

التاريخ : ١٠ مايو / ٢٠١٩

### بيان صحفي

اللجنة القانونية والتواصل الدولي: الاحتلال الإسرائيلي يصر على ارتكاب الجرائم بحق المتظاهرين  
السلميين و انتهاك قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ظل صمت المجتمع الدولي

اللجنة القانونية والتواصل الدولي للهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار تدين وتستنكر بشدة مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدافها للفلسطينيين المشاركين في مسيرة العودة وكسر الحصار بقطاع غزة للجمعة الـ ٥٨. على التوالي جمعة موحدون في مواجهة صفقة القرن، حيث أنه لغاية الساعة ١٩:٠٠ من مساء اليوم الجمعة الموافق ١٠ مايو ٢٠١٩ تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام القوة المسلحة المفرطة والمميتة بحق المتظاهرين ما أدى استشهاد الشاب عبدالله جمعة عبد العال (٢٤) عام و إصابة (٣٠) مواطناً بجراح مختلفة من بينهم ٤ أطفال ومسعف.

وخلال الأيام القليلة الماضية، وتحديداً من ٤-٦ مايو، شنت قوات الاحتلال الحربية عدوان جديد على قطاع غزة، اسفر عن استشهاد ٢٧ مواطناً، واصابة ١٢٠ مواطناً، بالإضافة الى تدمير اكثر من ١٣٠ منزل بشكل كامل واصابة وتشريد أصحابهم.

اللجنة القانونية والتواصل الدولي للهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، إذ تؤكد أن مسيرات العودة وما يتخللها من فعاليات شعبية، كانت ومازالت تحافظ على نهجها السلمي، الذي واجهته قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القوة القاتلة والمميتة في استعلاء واستخفاف بمنظومة القانون الدولي، وتكرر لكل الإدانات الدولية، وإذ تحي المشاركات والمشاركين والجماهير الذين لبوا نداء الهيئة الوطنية لمسيرات العودة كسر الحصار، وتعددهم بالعمل الجاد على فضح الجرائم الإسرائيلية ومحاسبة مرتكبيها، وإذ تجدد تحذيرها للاحتلال الإسرائيلي وقواتها الحربية من سياسية الإمعان في استهدافها للمدنيين المتظاهرين سلمياً، وتحملها المسؤولية القانونية عن ذلك؛ فإنها تسجل وتطالب بما يلي :

١- اللجنة القانونية والتواصل الدولي تدعو الي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية والذي جري اقراره في الدورة (٤٠) لمجلس حقوق الانسان.

٢- اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب هيئة الأمم المتحدة والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف بالقيام بمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية لوقف قتل واستهداف المتظاهرين وحماية المدنيين الفلسطينيين، والاسري والمعتقلين في سجون الاحتلال.

٣- اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب القيادة الفلسطينية بإحالة جرائم الاحتلال بحق المتظاهرين سلميا في مسيرات العودة وكافة الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وذلك بموجب المادة ١٤ من ميثاق روما، وعدم الاكتفاء بإحالة ملف الاستيطان فقط، ما من شأنه ضمان عدم افلات المجرمين الإسرائيليين من العقاب، تجدد مطالبتها للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، لاتخاذ قرار عادل وسريع بفتح تحقيق جنائي في الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الحالة الفلسطينية.

٤- اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب الرئيس والحكومة الفلسطينية للبدء الفوري بوقف الإجراءات العقابية والغير قانونية المفروضة على موظفي ومواطني قطاع غزة، واتخاذ التدابير كافة لتعزيز صمود المواطنين في قطاع غزة وإذا تجدد مطالبتها لكل الوطني بهيئة المناخات لاستعادة الوحدة الوطنية على أسس تطبيق اتفاقيات المصالحة وتعزيز سيادة القانون والشراكة السياسية وبلورة استراتيجية وطنية لمواجهة صفقة القرن والمخاطر والتحديات الوطنية.

٥- اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف وكافة المنظمات الدولية بالعمل على مساءلة ومحاسبة ومقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي، والمطالبة بوقف الحصار عن قطاع غزة، ووقف الانتهاكات بحق الاسري في سجون الاحتلال، وجرائم الاستيطان الاستعماري، وسياسيات التمييز العنصري بحق الفلسطينيين في مناطق ٤٨، وتهويد مدينة القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفق قرار ١٩٤.

٦- اللجنة القانونية التواصل الدولي تحت كافة احرار العالم للتحرك على كل الأصعدة القانونية والسياسية والدبلوماسية والحقوقية والشعبية، بما في ذلك التظاهر السلمي، وخاصة يوم ١٥ مايو أمام السفارات الإسرائيلية والأمريكية ورفضاً للقرارات والإجراءات الامريكية - الإسرائيلية بما يساهم في تعزيز الحماية الشعبية للمتظاهرين الذي سوف يشرعون في الاحتشاد الشعبي والتحرك السلمي في مليونيه لأحياء الذكرى الواحد والسبعون للنكبة الفلسطينية المتواصلة منذ عام ١٩٤٨.

انتهي